



بقلم: منال لاشين

شاهد من أهلها:

حجب المعلومات عن الصحافة.. بين حماية الفساد والخوف من الحسد!

تلقيت دعوة منذ سنوات لحضور محاضرة للمحقق الصحفي الأمريكي الشهير سيمور هيرش، وقد اكتسب هيرش شهرته الواسعة من تحقيقاته التي كشف فيها عن كثير من فضائح السياسة الأمريكية مثل سجن أبو غريب وغيرها من الخبطات المهنية التي هزت ضمير العالم، ولذلك كان بديهيًا أن تفتتح مؤسسة هيكل للصحافة العربية أعمالها باستضافة هيرش. وذهبت للمحاضرة للاستماع والتعرف على أساليب العمل المهني التي يعمل بها هيرش، وما زلت برغم السنوات أتذكر إحساسي بالحسرة والذهول معًا، فكل أساليب هيرش ليست بعيدة عن طريقة العمل التي أتبعها،

مع فارق وحيد وأساسي، وهذا الفارق أن هيرش يستخدم هذه الأساليب للحصول على معلومات سرية عن الجيش الأمريكي والمعتقلات الشهيرة الحصينة المغلقة أمام الجميع، بينما أنا أستخدم هذه الطرق للحصول على معلومات عن وزارة التموين، أو تقرير عن الاستثمار، أو معدلات الجريمة في مصر، وكلها معلومات أصبحت في دول العالم الديمقراطي في متناول المواطن العادي، وعلى شبكة الإنترنت، فضلًا عن الصحفيين والإعلاميين. وبرغم كل ما يقال عن تراجع المهنية لدى الجماعة الصحفية في مصر -وبعضه صحيح- إلا أن نحو 20 عامًا من ممارسة

نائب رئيس
تحرير جريدة
الفجر



الصحافة في معظم ألوان الصحف والمجلات تدفعني للقول باطمئنان كبير أن مشكلة عدم توافر المعلومات تظل العقبة الأساسية أمام الصحفي المصري، وتمثل التحدي الأعظم في تطوير أداء المهنة. بدأت العمل منذ أكثر من 15 عامًا كمحررة برلمانية لصحيفة حزبية معارضة، قد كانت هذه البداية من حسن حظي، فالبرلمان المصري بمجلسيه الشعب والشورى من أكثر المؤسسات في مصر شفافية، نظرًا لطبيعة العمل بهما، فكل الجلسات واللجان البرلمانية علنية، واستثناءً من هذه القاعدة أعطت اللائحة الداخلية للمجلسين الحق لرئيس اللجنة بإغلاقها في وجه الإعلام.

وفى بداية رحلتي المهنية مع البرلمان كانت اللجان المغلقة ظاهرة نادرة الحدوث، وكان وجود نواب من جميع الاتجاهات السياسية يسمح للصحفي الدعوب أن يعرف كل ما دار بالاجتماع المغلق. وقد أتاح لي هذا المناخ الحر فرصة ثمينة لتطوير مهاراتي الصحفية، فتوافر المعلومات يتيح للصحفي الوقت والمجهود لتطوير مهارة التحليل، وهى مهارة أساسية لا يمكن اكتسابها دون وجود تدفق متصل ومستمر للمعلومات، كما أن هذا التدفق الطبيعي للمعلومات يمنح الصحفي فرصة لتجويد عمله، مثل البحث عن الانفرادات الصحفية بدلاً عن إضاعة الوقت والجهد في الحصول على المعلومات

سرية
المعلومات
وحجبها عن
الصحفيين
هي القاعدة
الأساسية
في معظم
المؤسسات
الحكومية
والخاصة،
وذلك طلباً
للسلامة.



المشترك الأول هو الشك تجاه الصحافة أو بالأحرى نواياها، ويزداد هذا الشك تجاه الصحافة الحزبية والخاصة، حيث تتمتع هذه الصحف بهامش حرية أكبر نسبياً عن الصحافة القومية.

أما المشترك الثاني فهو افتقاد هذه المؤسسات العامة والخاصة إلى آلية ومعايير للمعلومات المتاحة للصحافة، وأعتقد أن غياب موظفين مدربين ذوي خبرة في التعامل الإعلامي يلقي بظلال كثيفة على عدم كفاءة الإدارات الصحفية بهذه المؤسسات، فمعظم هذه المؤسسات تفتقد إلى خبرة التسويق الإعلامي لمشروعاتها، بحيث لا تجيد اختيار المعلومات التي تدعم موقفها وسياساتها، وكثيراً ما

أو المسئول نفسه، فعندما يفشل الوزير أو المسئول في تمرير مشروع أو رأي يلجأ للصحافة لطرح القضية من وجهة نظره على الرأي العام، بشرط عدم الربط بين المصدر والقضية، وفي جميع الأحوال السابقة فإن المعلومات المتاحة للصحفي تكون ذات اتجاه، وتعتبر عن وجهة نظر واحدة، ولذلك يجب على الصحفي أن يبحث عن وجهة النظر الأخرى ليتمكن من رؤية صورة شبه كاملة. وقد تابعت بعد ذلك عملي المهني المرتبط بوزارات ومؤسسات اقتصادية، حيث يفترض أن تختفي الحساسيات المرتبطة بالكتابة السياسية، فوجدت عدة مشتركات بين كل هذه المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء.

النهاية موظف حكومي قاداته ظروفه إلى هذا المنصب دون تأهيل للتعامل مع الإعلام، وغالباً يلجأ هؤلاء الموظفون إلى المنع خشية أن يؤدي تسريب أي معلومات للصحافة إلى غضب الوزير أو رئيس المؤسسة، فيجرح معظم هؤلاء الموظفين إلى طلب السلامة، ورفض إعطاء بيانات للصحفيين اكتفاءً بالبيانات الصحفية الرسمية، وهي بيانات تحتوي على الحد الأدنى من المعلومات من ناحية، وتميل من جهة أخرى إلى سرد الجوانب الإيجابية فقط.

ويسعى بعض الوزراء إلى تعزيز المنع بحيلة مهمة، فيضفي على بعض قراراته ومراسلاته الرسمية صفة السرية، وكثيراً ما وقعت ضحية هذه الحيلة فسعيت للحصول على بعض من هذه الأوراق، فإذا بالمفاجأة أن المعلومات الموجودة بهذه الأوراق لا تحمل أي مبرر للسرية ولا تخرج كثيراً عن المعلومات المتوفرة في وسائل الإعلام، وفيما بعد عرفت أن سبب لجوء بعض المسئولين إلى هذه الحيلة هو وجود نصوص قانونية تعاقب على نشر الوثائق السرية، وأعتقد أن هذه النصوص موجودة بالفعل في بعض القوانين العامة وليس في قانون الصحافة، ولكن بعض الأوراق والقرارات السرية تستحق الجهد المبذول في الحصول عليها.

وبرغم المحاذير السابق الإشارة إليها، نجد داخل هذه المؤسسات من يدعمون حرية الصحافة لأسباب مختلفة، فهناك موظفون رافضون للسياسات التي يتبعها المسئولون، وآخرون يشعرون بظلم بين فيما يحصلون عليه من دخل في مؤسساتهم، وفئة ثالثة لا تزال على إيمانها بأن الصحافة تلعب دوراً لا يمكن الاستغناء عنه في محاربة الفساد أو الوقوف مع المظلومين. وتمثل هذه الفئات الثلاثة المصدر الرئيسي للمعلومات حول ما يدور في دهاليز الحكومة بمختلف مستوياتها، وثمة مصدر آخر مهم للبيانات المحجوبة والوثائق والمستندات، وهو الوزير



الأساسية، وتحت تأثير هذا المناخ الليبرالي الاستثنائي في البرلمان يجنح معظم المسئولين -وزراء وما دونهم في الوزارات والمؤسسات العامة- إلى الميل نحو مزيد من الشفافية في تعاملهم مع الصحفيين داخل البرلمان، ولكن يسهل بالطبع تصور أن هذا الميل سرعان ما يتراجع داخل هذه الوزارات والمؤسسات الحكومية.

ففي معظم هذه المؤسسات يعد المنع هو القاعدة العامة، فالقاعدة الأساسية في التعامل مع الصحفيين في هذه المؤسسات هي أن كل المعلومات سرية وممنوعة من التداول، ويلجأ مسئولو التعامل مع الصحافة في هذه المؤسسات إلى المنع طلباً للسلامة، فهو في

طلبت من وزارة أو مؤسسة خاصة بيانات وقبول طلبى بالرفض أو التسوية، وعندما حصلت عليها واستخدمتها في موضوعاتي الصحفية، يتكشف للرافضين أن المعلومات التي حاولوا حجبها كانت تفيد موقفهم.

والواقع أن معظم المؤسسات العامة والخاصة تنظر إلى التعامل مع الصحافة كعبء زائد على الحاجة، وليس كجسر للتواصل مع الرأي العام، ولذلك لا تبذل المجهود الكافي في اختيار مسئولى الإعلام، وقد اقترحت على أحد الوزراء أن يطلب من نقابة الصحفيين تدريب موظفيه في إدارة الصحافة، فاعتبر الاقتراح من قبيل المزاح، غير أنني أعرف مسئولاً حكومياً سابقاً استعان بشركة ميديا وعلاقات عامة لتدريبه على التعامل مع الصحافة، وغني عن البيان أن المسئول أخفى هذه المعلومة وكأنها وباء أو تهمة.

ومعظم الخلافات بين الصحافة وعدد من الوزراء والمسئولين ترجع إلى افتقاد المسئول للخبرة في التعامل مع الرأي العام، فإذا حضر مؤتمراً صحفياً أو اجتماعاً برلمانياً، تصور أن الصحافة ستحذف بعض المعلومات أو الألفاظ التي استخدمها من تلقاء نفسها بدلا عن أن يجتهد في اختيار عباراته.

أما السمة الثالثة المشتركة بين معظم المؤسسات والوزارات فهي سهولة التعامل الصحفي مع المسئول الأعلى، فالوزير أو رئيس الشركة أكثر جرأة في التعامل مع الصحفيين وفى إعطاء بعض البيانات من مرؤوسيه الذين يدفعهم الخوف من محاسبة وعقاب رؤسائهم إلى إبداء قدر أكبر من التحفظ. وتعد مشكلة إثبات الوقائع من أعقد المشاكل التي تواجه الصحفي، ففي ظل غياب التوثيق يصعب إثبات الوقائع - خاصة الشفهية منها- وقد يتبادر إلى الذهن أن الرغبة في حجب المعلومة هو سبب هذه المشكلة، ولكن من المثير أن غياب التوثيق في حد ذاته هو عقبة كبيرة، بصرف النظر عن حجب المعلومات، فحتى أبسط المعلومات لا تتوافر بالسهولة المطلوبة، وقد لاحظت

معظم مجتمع
النخبة لا يؤمن
بحرية تداول
المعلومات،
فرجال الأعمال
يرفضون الكشف
عن حجم
ثرواتهم خوفاً
من الحسد،
والمسؤولون
يتحفظون على
الحديث عن
جوانب حياتهم
الخاصة حتى
لو ارتبطت
بأعمالهم، مما
يعيق كشف
الفساد.



السنوات الماضية، وأصبح مادة صحفية بارزة في معظم الصحف، ولكن حتى المنادين بترسيخ هذا المفهوم الحاكم في الاقتصاد الحر، لا يربطون ممارسة هذا المفهوم بالحق في الحصول على معلومات للتأكد من عدم خرقه، وتلتزم بعض مؤسسات الدولة بهذا المفهوم، ولكنها تسعى لحجب معلومات عن مديرها وأعضاء مجالس إدارتها تتعلق بهذا المفهوم، فالبنوك والشركات العامة تتعامل بحذر بالغ مع منح أي معلومات عن الأعمال الخاصة التي يمارسها أعضاء مجالس الإدارات، وذلك على الرغم من أن الكشف عن تعارض المصالح لا يتم دون الحصول عليها، ولا يعدم الصحفي المصري بالطبع

أن عدداً كبيراً من المؤسسات والشركات لا تضم قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المدراء في موقعها على شبكة الإنترنت، أو تكتفي بوضع أسمائهم دون معلومات عن مناصبهم السابقة أو خبراتهم. وقد بادر أحد الأحزاب بوضع مهن أعضاء لجانه المهمة في موقعه على شبكة الإنترنت، فلما أجريت تحليلاً للخلفية المهنية لهؤلاء الأعضاء وخريطة مناصبهم في المجتمع، تراجع الحزب عن شفافيته وقام برفع القائمة على الفور. ولاشك أن نظرة المجتمع لأهمية المعلومات لم تتحسن مقارنة بالتطور الذي شهدته المجتمع في مجالات عدة، فقد ظهر مفهوم تعارض المصالح بقوة في

طرق متعددة للحصول على هذه المعلومات، ولكنها تحتاج إلى دورة طويلة تهدر الوقت والجهد في الحصول على معلومات أصبح العالم الديمقراطي يتيح لمواطنيه مقابل رسوم بسيطة، فضلاً عن إتاحة الكثير من المعلومات على شبكة الإنترنت. وتؤكد التجارب المهنية القاعدة الأساسية، المتمثلة في أن حرية الصحافة لا توجد دون حرية المجتمع، فكل المؤسسات -عامة وخاصة- تتراجع في مجال إتاحة المعلومات إذا كان المجتمع يعيش في ظل حالة من تراجع الحريات العامة.

وهناك بالطبع العنصر الشخصي، فمعظم مجتمع النخبة المصري لا يؤمن بحرية تداول المعلومات، وأتذكر أنني سألت ذات مرة أستاذاً جامعياً يعمل في الحقل السياسي، عن موضوع رسالته للدكتوراه، فتهرب من الإجابة بحجة أنها معلومات شخصية، فميراث حجب المعلومات يرتبط بميراث مجتمعي، وكل رجال الأعمال يرفضون الكشف عن حجم ثرواتهم تحت دعاوى الخوف من الحسد، والكثير من المسئولين يتحفظون على الحديث عن بعض جوانب حياتهم الخاصة حتى لو ارتبطت بأعمالهم، فقد تحصل زوجة أو أحد أبناء الوزير على خدمة من وزارته بالمخالفة للقانون، ويتخفى الوزير بحجة حماية الحياة الخاصة، وكثيراً ما سهلت هذه الحجة الإفلات من المحاسبة، مما يعيق كشف الفساد. ولا شك أن بعض الوزارات والهيئات قد شهدت تقدماً في إتاحة المعلومات، فالجميع الآن يسعى لوضع بصمته وصفحته على شبكة الإنترنت، ويتيح العديد من التقارير والمعلومات على شبكة الإنترنت، وهو تطور مهم، لكن لا يجب أن يخذعنا هذا التطور، أو نبالغ في التفاؤل، فمعظم هذه التجارب لا تختلف عن البيانات الرسمية الورقية، وتتصب بشكل خاص على الاهتمام بالجوانب الإيجابية فقط، والتركيز على نشر أخبار وإنجازات المسئولين والوزراء لا أكثر.

لا حرية
للصحافة
دون وجود
حرية داخل
المجتمع نفسه،
فالمؤسسات
تتراجع في
مجال إتاحة
المعلومات إذا
كان المجتمع
يعيش حالة
من تراجع
الحريات
العامة.